



التوليفة الثقافية وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق

م.د عمر علي كامل الدوري *

المخلص :

يقوم هذا البحث على اساس فكرة مفادها ان المحاسبة والتدقيق كعلم اجتماعي ومهنة اجتماعية تتأثر بالعوامل والمتغيرات البيئية - التي يمكن تسميتها توليفة ثقافية - بشكل او بآخر والى درجة تختلف وتتباين من بلد لآخر، ويخلص هذا البحث الى اثبات تلك الفكرة من جانب وتحديد معالم البيئة العراقية ومتغيراتها التي تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق من جانب اخر.

Abstract

This research is based on a concept that accounting and auditing, as a social science and asocial career, is under the influence of environmental factors and parameters (which can be called cultural mixture) relatively, and differ among countries. It aims at proving the validity of this concept on the one hand and determining these environmental factors and parameters which are of direct influence on accounting and auditing occupations in Iraq on the other hand.



المقدمة

من المعروف للعموم ان كل علم لابد له من ان يصنف ضمن واحد من حقلين لاثالث لهما هما حقل العلوم الطبيعية وحقل العلوم الاجتماعية، ولاشك في ان المحاسبة والتدقيق تصنف ضمن الحقل الثاني كعلم اجتماعي ومهنة اجتماعية وعليه لابد لها من ان تتفاعل مع البيئة التي تعمل بها والمجتمع الذي تخدمه فتؤثر وتتأثر به لذا فانها تكون غير تجريدية اي بمعنى انها تتغير استجابة للتغيرات الطارئة على المجتمع الذي تعمل فيه وتخضع لتأثيرات مجموعة المتغيرات او العوامل البيئية او الاجتماعية او الثقافية التي اطلقنا عليها هنا مصطلح "التوليفة الثقافية" الذي يعد جامعا مانعا اذ يعطي مفهوم التوليفة معنى مجموعة العوامل او المتغيرات ومفهوم الثقافية معنى ثقافة البيئة او البلد او المجتمع.

ويعد هذا البحث محاولة لحل مشكلة عدم الاهتمام -أو حتى الاعتراف- بأثر التوليفة الثقافية على المحاسبة والتدقيق وصعوبة تحديد عناصر أو عوامل هذه التوليفة، أذ يعد التنوع والاختلاف والتباين في النظم والتطبيقات والسياسات المحاسبية والتدقيقية من بلد لآخر خير دليل على اثر تلك العوامل المتباينة من بلد لآخر على المحاسبة والتدقيق.

ولأن العراق حاله كحال باقي بلدان العالم فلا بد له من ان تؤثر توليفته الثقافية على النظم والممارسات والسياسات المحاسبية والتدقيقية فيه سلباً وإيجاباً لتصوغ واقع عراقي لمهنتي المحاسبة والتدقيق قد يختلف الى حد ما وبشكل او بآخر عن واقع المحاسبه والتدقيق في بلدان العالم الأخرى بسبب خصوصية توليفة العراق الثقافية، تلك التوليفة التي تتباين بشكل عام من بلد لآخر ملقية بظلالها على النظم والممارسات المحاسبية والتدقيقية لتجعلها متباينة من بلد لآخر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في جانبين؛ أولهما يتمثل في عدم الاعتراف بأثر المتغيرات أو العوامل البيئية أو ما يمكن تسميته بالتوليفة الثقافية على المحاسبة والتدقيق بشكل عام، والثاني يتمثل في صعوبة تحديد المؤثرات أو المتغيرات البيئية الأكثر فاعلية في التأثير على المحاسبة والتدقيق في العراق بكل ما يكتنف بيئة هذا البلد من ديناميكية وعدم استقرار.

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرض مفاده ان المحاسبة والتدقيق معاً بصفتهما مهنة اجتماعية هي غير تجريدية تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها كما تؤثر فيها، أذ تؤثر وبشكل كبير عوامل التوليفة الثقافية على التطبيقات والممارسات والنظم المحاسبية والتدقيقية في العالم بشكل عام وفي العراق بصفته أحد مكونات هذا العالم بشكل خاص.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى :

أولاً: أثبات ان المحاسبة والتدقيق ليست تجريدية وأنها تتأثر بعوامل التوليفة الثقافية للبيئة (البلد) التي تعمل فيها.
ثانياً: تحديد وحصر عوامل التوليفة الثقافية التي تؤثر على النظم والممارسات المحاسبية والتدقيقية في العراق.

منهجية وأدوات البحث:

أستند البحث الى المنهج الاستقرائي وأعتمد على الادوات الآتية:-

1. الكتب والدوريات العربية والاجنبية.
2. البحوث السابقة ذات العلاقة.
3. استمارة الاستبيان كأسلوب علمي لجمع البيانات مرفقه في نهاية البحث.

المحور الأول : أثر التوليفة الثقافية والعولة على المنظومة المحاسبية والتدقيقية

من خلال تأمل رأي بالادوني Baladouni في المنظومة المحاسبية والتدقيقية والمتمثل في أنها ما هي الا تكنولوجيا اجتماعية تهتم بتنظيم سلوك المجتمع البشري وتقوم على اساس ثلاث قوى رئيسة هي: الثقافة والتكنولوجيا أو التقنية والمجتمع، وتستجيب دائماً للتغيرات التي



تحصل في تلك القوى (Baladouni: 1960:56-57)، نجد بأن هذه المنظومة لا بد لها من ان تكون جزءاً من البيئة التي تعمل فيها وتخدمها، فهي تتكيف وتتواصل معها وتتأثر بها وتؤثر فيها، لذا فأنها جزءاً من النظام الشامل الذي يقوم عليه المجتمع، وأذا ركزنا الضوء على تطورها بيئياً يكون لازماً عليها ان تلبي متطلبات ومستلزمات المجتمع مجسدة في الاعتبارات الوطنية له. أما لو نظرنا الى المحاسبة والتدقيق من منظور التطور التاريخي الدولي -العالمي- لها لتوصلنا الى حقيقة مهمة يعكسها هذا التطور متمثلة في ان الابداعات المحاسبية لبيئة ما - حضارة او بلد مثلاً- كانت تنتقل الى بيئة أخرى وغالباً ما كانت تضم بين طياتها نوعاً من التوافق لكنها نادراً ما كانت تضم بين طياتها نوعاً من التوحيد أو النمطية لكون ان المحاسبة والتدقيق حقل معرفة اجتماعي يتأثر بالظروف البيئية السائدة في بلد أو حضارة ما وبالتالي فهي بحاجة ماسة للتكيف مع هذه الظروف البيئية أذ ان النقل النمطي لأغراض التطبيق لن يكتب له النجاح في المحاسبة (العبدالله والججاوي : 2000 : 14) .

ويشير كل من اربان وريدبوه Arpan & Radebaugh الى ان المنظومة المحاسبية والتدقيقية تعد ملتصقة بالبيئة الى حد كبير حالها حال الممارسات التجارية الاخرى، أي بمعنى آخر انها تتكيف من حيث الشكل وفقاً لبيئة كل بلد وتعكس السمات الخاصة والمميزة لكل بلد، وأن القائمة بهذه الخصائص أو السمات غير محدودة العدد من الناحية الفعلية فهي تمتد من الصفات والقيم الشخصية الى الترتيبات والأجراآت المؤسساتية وقد تتجاوز ذلك لتصل الى العوامل المناخية والجغرافية (Arpan & Radebaugh : 1985:13) .

لقد برزت محاولات عديدة لتحديد وتشخيص نوع وأثر العوامل أو المتغيرات البيئية على المحاسبة والتدقيق والتي تختلف وتتباين من بيئة لأخرى في أنواعها وأشكالها ودرجة تأثيرها فيها، وقد اقتربت تلك المحاولات من بعضها البعض في نقاط معينة وتنافرت في أخرى لكنها أتفقت بالاجماع على وجود أثر واضح للمتغيرات البيئية - أو التوليفة الثقافية كما اسميناها - على المحاسبة والتدقيق. ولعل من بين هذه المحاولات محاولة جوي ومولر Choi & Muller عام 1978 م لتصنيف المتغيرات البيئية المؤثرة في تطوير المحاسبة والتدقيق الى خمسة عشر مؤثراً بيئياً، ومحاولة عرض اربان وريدبوه Arpan & Radebaugh عام 1985 م لتصنيف فارمر وريجمان Farmer & Richman للمتغيرات البيئية المؤثرة في العمليات الادارية للشركة الى اربع مجاميع رئيسة من المؤثرات البيئية، ومحاولة ريدبوه وجراي Radebaugh & Gray عام



1997م لتصنيف العوامل البيئية المؤثرة في المنظومة المحاسبية والتدقيقية الى اربعة عشر مؤثراً بيئياً (الدوري : 2003 : 48).

وسيقصر الذكر هنا على محاولتين فقط نعتقد انهما الابرز من بين المحاولات في هذا

السياق :

المحاولة الاولى: محاولة فارمر وريجمان Farmer & Richman :

صنف كل من فارمر وريجمان Farmer & Richman الخصائص البيئية الى اربع مجاميع رئيسة من حيث تأثيرها على العمليات الادارية للشركة التي تتمثل في ابرزها المحاسبة والتدقيق، وتعد هذه الخصائص من الناحية الواقعية قيوداً على قدرة وأمكانية الشركة على العمل بكفاءة، كما ان العناصر المختلفة المتضمنة في كل مجموعة من المجموعات الاربع تفسر الطريقة التي تعمل بها الشركات -منظمات الاعمال - في اي بلد من بلدان العالم. والشكل الآتي يوضح الاطار الفكري لكل من فارمر وريجمان Farmer & Richman المتعلق بالمؤثرات البيئية على العملية الادارية :



(الشكل (1) - المؤثرات البيئية على العملية الادارية)

Source : (Arpan & Radebaugh : 1985 : 14)

وأنطلاقاً مما تقدم وبناءً على الإطار الفكري الذي جاء به فارمر وريجمان Farmer & Richman ينبغي هنا النظر الى الموضوع من زاويتين هما:

(Arpan & Radebaugh :1985 :15)

- الزاوية الاولى: يمكن أن يكون التحليل البيئي أداة قيمة في تفسير وفهم الاختلافات في الطريقة التي تعمل بها الشركات في بلدان العالم المختلفة لاسيما تباين المبادئ والممارسات المحاسبية والتدقيقية.

- الزاوية الثانية: يقصد بالنسبية الثقافية أنه ينبغي أن يتم الحكم على عقلانية أي تصرف من منطلق سياقه الثقافي الخاص دون أي منطلق آخر.

ويمكن أيجاز فحوى كل مجموعة من المجموعات الأربع التي تؤثر على أسلوب التطبيق والتطوير المحاسبي والرقابي أو التدقيقي بوصفه أحد أركان العمليات الإدارية للشركة مع بيان كيفية هذا التأثير وفقاً للآتي: (Arpan& Radebaugh :1985 :15-23)

1. العوامل أو المؤثرات الثقافية أو التعليمية – Educational Factors :

تتميز الخصائص الثقافية لأي بلد بكونها تمتلك تأثيراً جوهرياً على الممارسة المحاسبية والتدقيقية إذ تضم هذه الخصائص الاتي :

- أ. درجة التعليم : وتشمل القدرة على استخدام الرياضيات البسيطة.
- ب. النسبة المئوية للناس الذين تلقوا تعليماً رسمياً على مختلف المستويات (الأبتدائية، المتوسطة، الأعدادية، وما الى ذلك).
- ج. التوجه العام للنظام التعليمي (ديني، مهني، فنون حرة، حرفي).
- د. التوافق التعليمي: أي مدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات البلد الاقتصادية والاجتماعية .

2. العوامل أو المؤثرات الاجتماعية – Sociological Factors :

- تؤثر المئات من العوامل الاجتماعية على التطبيق المحاسبي والتدقيقي ومن بين أهمها الاتي:
- أ. التحفظ : تؤثر درجة تحفظ المجتمع على عدد من المبادئ والممارسات المحاسبية والتدقيقية لاسيما التقويم وتحديد الربحية .



ب. السرية : تؤثر درجة السرية للمجتمع تأثيراً مباشراً على حجم الإفصاح عن المعلومات التي يرغب المشروع بالإعلان عنها في تقاريره الخارجية.

ج. القضاء والقدر: كلما كان الإيمان بالقضاء والقدر قوياً كلما أصبح دور المحاسبة والتدقيق أقل أهمية في المنشأة وفي الاقتصاد وفي المجتمع.

د. موقف المجتمع تجاه المشروع : قد يتسع موقف المجتمع تجاه المشروع من حالة عدم الوثوق والعداء الى حالة الثقة والدعم الصادق، مما يؤثر على حجم الطلب على المعلومات المالية والمحاسبية والرقابية.

هـ. موقف المجتمع تجاه مهنتي المحاسبة والتدقيق : أن موقف المجتمع تجاه مهنتي المحاسبة والتدقيق يؤثر على :

- مكانة المهنة في المجتمع.
- نوع الاشخاص الذين ينتمون اليها .
- مصداقيتها.
- العمل الذي يقوم المحاسبون والمدققون بأجازه.

3. العوامل او المؤثرات القانونية والسياسية – Legal and Political Factors :

قد يبدو أن للنظام القانوني تأثير قليل على النظم والممارسات المحاسبية والتدقيقية ومع ذلك فإن القانون في العديد من البلدان - وخصوصاً القانون الضريبي - يعد السبب الوحيد الذي جاءت لأجله المحاسبة والتدقيق ! ففي هذه البلدان يجري تدوين الممارسات والاحكام المحاسبية والرقابية في القوانين والتي غالباً ما تسمى قوانين الشركات (Companies Acts) والتي تحتوي أيضاً على القوانين العامة لكافة الأنشطة والعمليات التجارية. فضلاً عن ذلك، فإن قوانين الضريبة في كافة البلدان تقريباً تصف الاجراءات المحاسبية والتدقيقية المراد استخدامها في مجال الضريبة.

أ. المدخل القانوني: ففي البلدان التي تقرر قوانينها نوع الممارسة المحاسبية وتجميعها الى مجموعات يكون مايسمى بالمدخل او الاسلوب القانوني أذ تكون فيها مهنة المحاسبة ضعيفة نسبياً وقد لا يوجد فيها أختلاف بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية.



ب. العوامل السياسية : يمكن أن يكون أيضاً لبعض العوامل السياسية تأثير على الممارسات والنظم المحاسبية والتدقيقية أذ أنها تختلف في البلدان النامية عنها في المتقدمة.

4. العوامل أو المؤثرات الاقتصادية . Economic Factors :

من العوامل الاقتصادية الرئيسة المؤثرة على الممارسات والتطور المحاسبي والتدقيقي هي مرحلة التطور والنمو الاقتصادي والتوجه الاقتصادي الاساسي للبلد ؛ ففي المستويات المنخفضة من التطور الاقتصادي يكون النشاط الاقتصادي قليلا ما ينعكس على مهنتي المحاسبة والتدقيق بكل انواعها واشكالها، اما عندما يزداد وينتفش مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الشركات فستكون هناك زيادة مماثلة في النشاط المحاسبي والتدقيقي، وهنا تزداد الضريبة المباشرة على ثروة (دخل) كل من الافراد والشركات فتتطور المحاسبة الضريبية وتتطور معها المحاسبة الادارية وكذلك المالية والاجرات التدقيقية ايضا لان العمليات والعلاقات تصبح اكثر تعقيدا ويتم تطوير اجراءات جديدة كالمحاسبة عن الاندماج والمحاسبة عن الاستحواذ بشراء الاسهم والمحاسبة عن العقود الطويلة الاجل وما الى ذلك فضلا عما يحتاج اليه تدقيق ذلك والرقابة عليه .

أ. درجة الارتباط الحكومي: ان التوجه الاساس للنظام الاقتصادي يتمثل بدرجة اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي ؛ ففي البلدان (الاشتراكية السابقة)- مثلا التي تمتلك الدولة جميع وسائل الانتاج وتتخذ اغلب القرارات الاقتصادية وتسيطر على العمليات كافة بشكل مركزي مما يجعلها تستخدم النظام المحاسبي الموحد .اما في البلدان الرأسمالية . اقتصاديات السوق الرأسمالي . فالمهيمن هو الملكيه الخاصة مع وجود حرية فردية أكبر في النشاط الاقتصادي وأتخاذ القرارات مما يجعلها تسمح بقدر من التنوع في الممارسات المحاسبية وكذلك التدقيقية والكثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية عدا الدولة . اما في البلدان النامية فيكون الحال وسط بين النوعين السابقين .

ب. مصادر الاموال : تعد مصادر الاموال من الاستثمارات ورأس المال العامل الخاصية الاقتصادية المهمة الاخرى والمؤثرة على النظم والممارسات المحاسبية والتدقيقية، كونها



تؤثر على التوجه أو الموقف العام للمستثمر مقابل التوجه العام للدائن ازاء النظم المحاسبية .

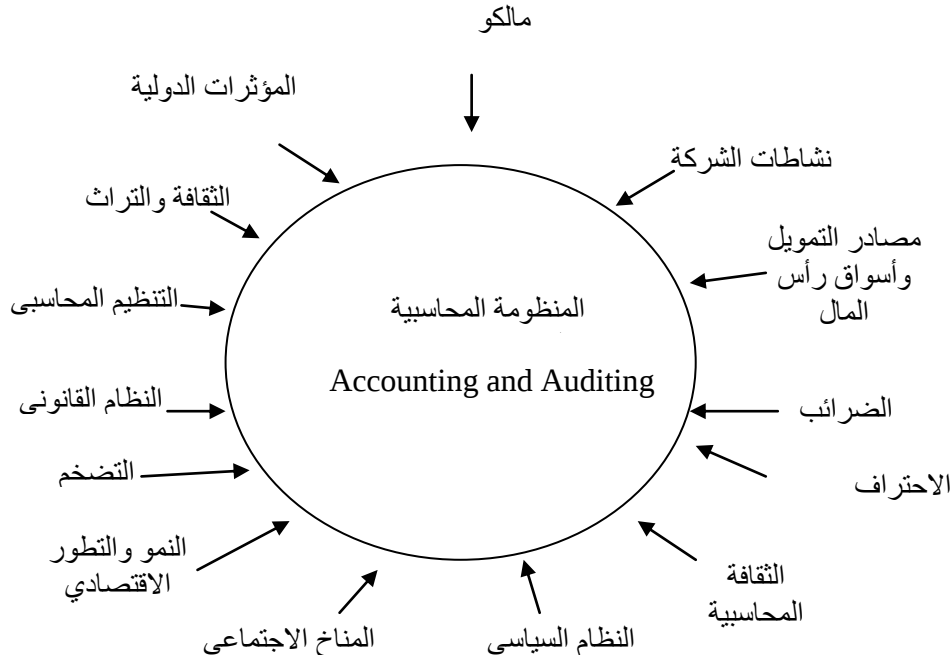
ج. درجة النشاط الدولي : أذ تؤثر درجة النشاط التجاري الدولي على الممارسات المحاسبية والتدقيقية فكلما عظم حجم التجارة الدولية للبلد وأزداد عدد وحجم الشركات عبر الوطنية التابعة له كلما أزدادت الحاجة الى ممارسات محاسبية وتدقيقية تتعلق بمعاملات التبادل الخارجي والتحويلات والى قواعد وأسس محاسبية أكثر تعقيداً وتطوراً وأجراً وسياسات رقابية وتدقيقية أكثر دقة.

د. التضخم : يؤثر التضخم كخاصية اقتصادية -بصفته الانفرادية - على الممارسات المحاسبية في البلدان التي تقع تحت وطأته، أذ ان الممارسة المحاسبية في البلدان ذات المستويات المرتفعة من التضخم تختلف الى حد ما عن تلك في البلدان ذات المستويات المتدنية منه وتتبعها بضرورة الاختلاف الاجراءات التدقيقية أو الرقابية.

هـ. الروابط بالبلدان الاخرى: تؤثر الروابط الاقتصادية والعلاقات بالبلدان الاخرى على تطور المنظومة المحاسبية والتدقيقية وعلى منحى هذا التطور، ومن الناحية التاريخية نجد بأن الاستعمار كان أحد هذه الروابط، أذ نقلت البلدان المستعمرة - بكسر الميم - منظوماتها المحاسبية والتدقيقية الى البلدان المستعمرة - بفتح الميم - وأجبرتها على تبنيها بالقوة بغض النظر عن مدى ملاءمتها لبيئتها ولمستوى التطور الذي تكون قد وصلته البلدان التي كانت تحت وطأة الاخلال او الاستعمار في يوم من الايام .

المحاولة الثانية : محاولة ريد بوه وجراي Radebaugh & Gray :

حاول كل من ريد بوه وجراي Radebaugh & Gray حصر العوامل أو المؤثرات البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر على المنظومة المحاسبية والتدقيقية وتتباين في درجة وشكل تأثيرها عليها من بلد لآخر، وقد حددها في أربعة عشر مؤثراً بيئياً يوضحها الشكل الآتي:



(الشكل (2) - المؤثرات البيئية على المحاسبة والتدقيق)

Source : (Radebaugh & Gray : 1997 : 48)

ويمكن ايجاز الوصف الذي تناول به كل من ريدبوه وجراي Radebaugh & Gray

تأثير العوامل أو المتغيرات البيئية الاربعة عشر على المنظومة المحاسبية والتدقيقية في الآتي:

(Radebaugh & Gray : 1997:48-49)

1. يتم أخذ طبيعة ملكية الشركة بعين الاعتبار؛ فكلما كانت الشركة كبيرة أو لديها عدد كبير من حملة الاسهم (وليست شركة عائلية محدودة) تشد الحاجة الى المساءلة العامة والافصاح، وإذا كان جزء من هذه الاسهم مملوك للدولة (شركة مختلطة) فسيكون هناك ضغط من قبل الحكومة المركزية دائماً على الشركة مؤثراً على التنظيم المحاسبي والرقابي فيها مما سيؤدي بها الى خدمة أهداف الاقتصاد الكلي Macroeconomic Objectives .
2. سيؤثر نشاط الشركة (مجال العمل فيها) على طبيعة المنظومة المحاسبية والتدقيقية اعتماداً على نوع العمل ان كان زراعي أم تعدين أم صناعي أم متنوع أم متعدد الجنسيات، وهل تتعامل الشركة مع مجموعة شركات أم مجموعة من الاعمال الصغيرة أم غير ذلك؟
3. مصادر تمويل الشركة مؤثر هام آخر على المنظومة المحاسبية والتدقيقية؛ فكلما ازداد عدد حاملي الاسهم أو كان ممولو الشركة من مصادر مصرفية أو مصادر تجارية عالمية ازداد



- الضغط على مهنتي المحاسبة والتدقيق لتكون اكثر صراحة وأكثر أفصاحاً ودقة عن المعلومات، بمعنى توفير معلومات مباشرة بشكل واضح ومباشر وموثوق.
4. النظام الضريبي في البلد يؤثر أيضاً على مهنتي المحاسبة والتدقيق؛ ففي بلدان مثل فرنسا وألمانيا يتم اعتبار التقرير المحاسبي العام كأساس لفرض الضرائب على الشركة، في حين انه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعد الشركة تقريرين احدهما لحملة الاسهم والآخر لدائرة الضريبة التي ستعتمده لتحديد القدرة الضريبية للشركة بعد تدقيقه والمصادقة عليه.
5. الاحتراف المحاسبي مهم جداً لتطوير المهنة الى أفضل صورة وهذا سيؤدي الى تطوير التقارير المحاسبية من تقارير جماهيرية دعائية الى تقارير مركزية موحدة.
6. لا يمكن مطلقاً تكوين "أحتراف محاسبي وتدقيقي" بدون "ثقافة محاسبية وتدقيقية متطورة" مما يعني تشجيع الابحاث المحاسبية والتدقيقية في الدول النامية - بصورة خاصة- وبمعنى آخر العمل على إنشاء وبناء هيكل أرتكازي للتعليم المحاسبي والتدقيقي والثقافة المحاسبية والتدقيقية والبحوث وهو امر تفتقر اليه الدول النامية.
7. يؤثر النظام السياسي بشكل واضح على المنظومة المحاسبية والتدقيقية؛ أذ ان الفلسفة السياسية ستؤثر على التخطيط المركزي للدولة وبالتالي فإن فلسفة الدولة ستتحكم في كون المنشآت أو الشركات ستخضع للحكم المركزي (حكومية) أم للقطاع الخاص (خاصة) .
8. الجو الاجتماعي يؤثر ايضاً ان كان يدعو باتجاه نشر المعلوماتية وأستشارة المرووسين، ففي أوروبا مثلاً هنالك شبكة من المعلومات المتبادلة بين الشركات على عكس ما في الولايات المتحدة.
9. تعد درجة النمو الاقتصادي وطبيعته مؤثراً مهماً الى حد كبير على المنظومة المحاسبية والتدقيقية، فالتحول من اقتصاد زراعي الى صناعي مثلاً ستكون له آثاراً ومشاكل محاسبية ورقابية متعددة، وكلما تطور البلد ازدادت الخدمات تعقيداً ومثال ذلك المشاكل المتعلقة بالموجودات غير الملموسة كالأسم التجاري وشهرة المحل والموارد البشرية من حيث المحاسبة عنها وتدقيقها.
10. ينشأ التضخم دائماً مع النمو الاقتصادي وهو مؤثر رئيس على المحاسبة والتدقيق حيث يسود التضخم العالي بحيث يصبح سائداً في بعض البلدان مثل جنوب امريكا.



11. يلعب النظام القانوني دوراً مؤثراً على وضع مهنتي المحاسبة والتدقيق؛ فالدول التي يحكمها القانون الروماني (وبعدة قوانين مدنية أخرى) مثل فرنسا وألمانيا ستكون أكثر صرامة وأقل ليونة من الدول التي لا تحكمها قوانين عدا القانون العام غير المكتوب مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

12. وفي الوقت ذاته، فإن عدم وجود القانون المكتوب في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أدى بمحترفي المحاسبة والتدقيق إلى إنشاء قوانين خاصة بهم ذات معايير عالية المستوى ومتطلبات أكثر مما هو موجود في فرنسا وألمانيا، الأمر الذي أدى إلى أن يكون لكل شركة قوانينها المحاسبية والرقابية الخاصة بها والتي قد تختلف عن سواها من الشركات الأخرى أي بمعنى أنها تتباين من شركة لأخرى لأنها ضمن معايير القوانين المحاسبية والتدقيقية لذلك البلد.

13. تؤثر القيم الثقافية القومية لكل بلد من وضع مهنتي المحاسبة والتدقيق وتطبيقاتهما بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة.

14. تؤدي المؤثرات الدولية والعالمية إلى التغيير في التنظيم المحاسبي والتدقيقي مما أدى إلى إنشاء نظام محاسبي وتدقيقي عالمي أو دولي بحيث أصبح من الممكن لمحاسب شركة ما في بلد ما أن يفهم مضامين التقارير المالية لشركة أخرى في مكان آخر من العالم وكذلك الحال بالنسبة لمراقبي الحسابات.

العولمة وأثرها على المحاسبة والتدقيق:

في عالم اليوم تبدو مهنتي المحاسبة والتدقيق مثل قطعة الحديد التي تطرق بمطرقة العولمة من الأعلى وبنفس الوقت تأخذ شكل وحدود سندان الوطنية من الأسفل، فالعولمة في جانب منها تعكس سنة من سنن الحياة أو بالذات ما يتطلبه منحنى التطور أو الارتقاء Evolution فهي شئ لابد منه ومن التعايش معه، وبما أن الاقتصاد والمحاسبة تؤمان يعتمد كل منهما على الآخر من خلال علاقة وطيدة إذ أن النشاطات الاقتصادية تسجلها وتعامل معها المحاسبة والتدقيق كحقل معرفة تطبيقي بالدرجة الأساس يركز - وعلى وجه الخصوص - على التحليل الرقمي للنشاطات والصفقات الاقتصادية القائمة والعلاقات المتبادلة والمتداخلة فيما بينها، ولكي تدار النشاطات وتنجز الصفقات بشكل كفوء فإن ذلك يعتمد على المعلومات المحاسبية لتحديد المسارات الاقتصادية الصحيحة وتوجيهها والرقابة عليها، وما دامت منظومة



المحاسبة والتدقيق تمثل نظام المعلومات الأكثر أهمية وتأثيراً من بين أنظمة المعلومات الأخرى وبقدر تعلقها بإدارة وتطوير السياسات الاقتصادية محلياً ودولياً، لذا فلا بد من الأهتمام والتركيز الأكبر على دور هذه المنظومة في البعد الدولي للتطور الاقتصادي (العبد الله والجراوي: 1-2: 2000).

إن عولمة أو تدويل مهنتي المحاسبة والتدقيق تتبع في جانب منها سنة الحياة عموماً في التطور فالمحاسبة والتدقيق سوية حقل معرفة انساني تطور ويتطور اساساً بفعل النقل والأضافة والتجديد من انسان لآخر، وبالتالي فقد تطور من بيئة لأخرى سواء أكانت هذه البيئة محصورة ضمن نطاق العوائل أو القرى أم اتسعت لكي تعكس بيئة اكبر كالمدينة أو الدولة أو العالم ككل، بمعنى أن العولمة تفرضها طبيعة المنحنى الانساني في الأرتقاء وتطور نفسه.

تعكس دوافع البعد العالمي في التطوير والتجديد (العولمة) روحية التعاون والتنسيق المتبادل بهدف الوصول الى غايات واهداف مشتركة، كما انها تعكس روحية الهيمنة والسيطرة بهدف الوصول الى غايات واهداف لصالح اطرافاً معينة وعلى حساب اطرافاً أخرى، فالعولمة سلاح ذو حدين عموماً وفي المحاسبة والتدقيق فإنها غير مستثناة عن ذلك.

هذا ومن الملاحظ والمؤشر أبان الحقبة الماضية أن تركيبة المنظمات والهيآت الدولية - سواء أكانت المحاسبية منها أم التدقيقية - المهتمة بالعولمة ومنها على وجه الخصوص لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC تميل لصالح البلدان الصناعية المتقدمة مما يجعل من عولمة المحاسبة والتدقيق على حد سواء تسير باتجاه يخدم طموحات ورغبات هذه الدول على حساب طموحات ورغبات دول العالم الأخرى ولا سيما الدول النامية والحديثة التطور.

إن المحاسبة والتدقيق في أية بيئة وطنية أو محلية تعكسان أرتاً حضارياً متراكماً ولدته العادات والتقاليد والقوانين - كما اسلفنا - كما يغلب عليهما منحنى التطور الأرتقائي أو التدريجي المتواصل وبالتالي فإن أية عولمة أو تدويل للمحاسبة والتدقيق في ظل تركيبة وتوجهات ومنهج لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ستؤدي الى اضطرابات فكرية وعقائدية في المنظومة المحاسبية والتدقيقية لأي بلد وبالتالي أنعكاسها على مسيرة التطور الأقتصادي بشكل خاص ومنحنى التطور في الحياة بشكل عام (العبد الله والجراوي: 2000: 3-5).



وفي ختام كلامنا هذا فإن العولمة ما هي إلا ظاهرة اقتصادية سياسية تكنولوجية دولية تدعمها حالياً قوى ذات مصالح وغايات واهداف محددة سلفاً وتستخدم تأثيرات متباينة ومتعددة تهدف الى التحكم العالمي بكافة الأماكنيات المادية والبشرية والمالية وتحاول فرض ثقافتها وتوجهاتها على دول العالم لاسيما النامية منها (العبد الله والجواوي: 2000: 5).

وخلاصة القول؛ فإن للعولمة آثاراً عدة منها ايجابية ومنها سلبية تتجه في عدة اتجاهات بعضها ينصب على المنظومة المحاسبية والتدقيقية ويضغط عليها ويغير فيها لصالح بعض البيئات على حساب بيئات أخرى في سبيل تحقيق غاية واحدة ألا وهي تدويل مهنتي المحاسبة والتدقيق. وعليه يمكننا القول هنا بأن العولمة ما هي إلا حركة أستعمارية معاصرة هيكلها او مظهرها سياسي وهدفها اقتصادي ووسيلتها مهنتي المحاسبة والتدقيق.

الفساد المالي والإداري واثاره على المحاسبه والتدقيق:

يعد الفساد المالي والإداري ظاهره من الظواهر الواسعة الانتشار على الصعيد الدولي والتي تأخذ ابعادا واسعه تتداخل فيها عوامل مختلفه يصعب التمييز بينها وتباين في درجة شموليتها من مجتمع لآخر. وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه "استخدام الوظيفة العامه لتحقيق منافع خاصة او الاستغلال السيئ للوظيفة العامه والمتمثله بالرسميه من اجل تحقيق المصلحه الخاصه" اذ تندرج ضمن مفهوم الفساد جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكوميه والخاصه كالمعاملات والرشاوى والتهرب الضريبي وتهريب الاموال والتهرب من الكمارك والوساطه او المحسوبيه في الوظائف العامه (عبود: 2011: 15-16).

وهناك تأثير للفساد المالي والإداري على المجتمع بشكل عام وعلى الاقتصاد بشكل خاص ، اذ يمكن تشخيص بعضاً من اثاره الاقتصاديه في الاتي: (عبود: 2011: 82)

1. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجوده في البنيه التحتية العامه وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصه للاستثمار وتسيء توجيهها او تزيد من تكلفتها.

2. للفساد اثر مباشر في حجم ونوعيه موارد الاستثمار الأجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان الناميه الى استقطاب موارد الاستثمار الاجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من امكانات نقل للمهارات والتكنولوجيا ، اذ اثبتت الدراسات ان الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية .



3. يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي.

هذا ونجد بان الفساد المالي والاداري يؤثر سلباً على النظام المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي والبشري والخدمات اذ يجعلها اكثر كلفة كما يؤثر على السياسه والنظام السياسي في البلد من خلال تقويضه للشفافيه والعداله والديمقراطيه ، كما ويؤثر على تطور المؤسسات الصغيره والمتوسطه وهي المعول عليها في النمو الاقتصادي المعاصر ويشوه تركيبة النفقات العامه وتخصيص الموارد البشريه ويضعف الرقابه على القطاع العام (عبود:2011:83 و85). وبالتالي واستنادا لما تقدم نجد بان الفساد يؤثر على مهنتي المحاسبه والتدقيق من حيث تأثيره على الممارسات والتطبيقات والاجراءات المحاسبية والتدقيقية المرتبطة بكل ماتم ذكره من نواحي متأثره به.

المحور الثاني: واقع المحاسبة والتدقيق في العراق:

يتمثل واقع المحاسبة والتدقيق في العراق في الممارسات والتطبيقات المحاسبية والتدقيقية المعتمدة فيه والمتمثلة في جانبين؛ أولهما النظام المحاسبي الموحد المعمول به في العراق والذي يفترض بأنه يلائم البيئة العراقية، والثاني هو المعايير المحاسبية والرقابية (التدقيقية) العراقية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي المقتبسة عن المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والتي من المفترض أن تكون مكيّفة ومعدة بما يتلاءم وطبيعة البيئة العراقية.

أولاً: النظام المحاسبي الموحد:

ظهر النظام المحاسبي الموحد في العراق كحقيقة واقعة عندما اصدر مجلس قيادة الثورة العراقي المنحل قراره المرقم (380) في 5 / 4 / 1975 القاضي بتأليف لجنة بأسم اللجنة الرئيسية للنظام المحاسبي الموحد، وذلك تداركاً لظاهرة تعدد الأنظمة المحاسبية المطبقة في القطر آنذاك ولعدم وجود جهة مركزية تقوم بالأشراف على تطبيقات النظم المحاسبية ويهدف اعداد نظام محاسبي موحد متكامل في جميع عناصره يعتمد أسس ومفاهيم موحدة وقابل للتطبيق على جميع منشآت القطاع الاشتراكي والاقتصادي وبما يؤمن احتياجات الإدارة وأجهزة التخطيط والرقابة من البيانات الضرورية لأداء مهامها.

ولعل اهم السمات التي يتصف بها النظام المحاسبي الموحد تتلخص في الآتي: (ديوان

الرقابة المالية: 1985: 10)

1- الشمولية.

2- البساطة والمرونة في التطبيق.

ثانياً : المعايير المحاسبية والرقابية (التدقيقية) العراقية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق:

- تأسيس المجلس وآلية عمله :

تأسس مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بموجب كتاب ديوان الرئاسة ذي العدد (10542) في 22 / 3 / 1988 بناءً على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية والذي يتولى مهمة وسلطة إصدار معايير التدقيق فيه، وقد كان يسمى بمجلس المعايير المحاسبية منذ تأسيسه ولغاية عام 1996 اذ سمي بعدها بمجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق وبقي على ذلك لحد الآن.

يتكون هذا المجلس من تشكيلة منتقاة من ممثلي بعض الوزارات والهيئات والجهات ذات العلاقة، إذ أنه يضم ستة وعشرين عضواً يتم تغييرهم من فترة لأخرى، منهم ستة عشر عضواً يمثلون رئيس ديوان الرقابة المالية ونائبيه ورؤساء الدوائر التدقيقية في الديوان أما الأعضاء الباقين فهم ممثلين عن كل من وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب والصندوق العراقي للتنمية الخارجية وسوق العراق للأوراق المالية - ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي - أساتذة جامعات - وزارة الصناعة ووزارة التجارة وهيأة التخطيط والبنك المركزي العراقي ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، وأن للمجلس رئيساً هو نفسه رئيس ديوان الرقابة المالية وأمين سر فضلاً عن أعضائه المشار إليهم آنفاً. كما أن للمجلس نظاماً داخلياً ينص على أن يكون نصاب المجلس في حالة اقرار معيار ما عشرين عضواً من اصل ستة وعشرين عضواً، وأن عملية اصدار المجلس لأي معيار محاسبي أو تدقيقي تمر بأربعة مراحل هي مرحلة عرض المعيار المقترح على خبراء أوليين ثم مرحلة عرضه على المجلس لمناقشته ثم مرحلة عرضه على خبراء آخرين ومن ثم مرحلة عرضه على المجلس مجدداً لأقراره ومن ثم إصداره بشكله النهائي (الدوري: 2003: 120).



- المعايير المحاسبية والرقابية (التدقيقية) العراقية:

تشتمل المعايير المحاسبية العراقية على اربعة عشر معياراً أو قاعدة محاسبية كما يسميها مجلس المعايير في العراق إذ يستخدم مصطلح "قاعده" كمرادف لمصطلح "معيار" بسبب الثقل والأثر البيئي الذي يمتلكه المصطلح الأول عن الثاني في البيئة والمجتمع العراقي. وهذه المعايير المحاسبية العراقية هي: (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق: 2001)

1. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (1) - معيار قياس نتيجة النشاط لعقود الأنشاء.
2. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (2) - تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الأحتياجات المتعلقة بها.
3. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (3) - رسملة نفقات الاقتراض.
4. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (4) - المحاسبة لآثار التغيير بأسعار العملة الأجنبية.
5. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (5) - المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية.
6. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (6) - الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية.
7. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (7) - كشف التدفق النقدي.
8. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (8) - المعلومات التي تعكس آثار التغيير بالأسعار.
9. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (9) - الأحتتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة.
10. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (10) - الإفصاح عن البيانات للمصارف والمنشآت المالية المماثلة.
11. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (11) - المحاسبة في النشاط الزراعي.
12. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (12) - الأرباح والخسائر الرأسمالية.
13. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (13) - المحاسبة عن ضريبة الدخل.
14. المعيار أو القاعدة المحاسبية رقم (14) - محاسبة الأستثمارات.



أما المعايير الرقابية أو التدقيقية العراقية فتتضمن سبعة معايير أو أدلة تدقيق كما يطلق عليها مجلس المعايير العراقي الذي يستخدم مصطلح "الأدلة" من منطلق الارث الثقافي والحضاري للعراق الذي يجد في هذا المصطلح بديلاً أفضل عن مصطلح "المعيار" من حيث المعنى والمفهوم والهدف. ويمكن استعراض المعايير أو الأدلة التدقيقية أو الرقابية العراقية الصادرة عن مجلس المعايير العراقي كآتي مع ملاحظة أن المعيار السابع هو قيد الأصدار منذ زمن ولحد الآن: (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق: 2001)

1. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (1) - مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث اللاحقة.
2. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (2) - تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية.
3. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (3) - المعايير الأساسية للتدقيق.
4. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (4) - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
5. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (5) - التوثيق.
6. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (6) - تخطيط عملية التدقيق والإشراف عليها.
7. المعيار أو الدليل التدقيقي رقم (7) - هدف ونطاق تدقيق البيانات المالية.

المحور الثالث: نظرة تحليلية لواقع مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق:

كما اسلفنا بأن مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق تتمثلان في النظام المحاسبي الموحد وفي معايير المحاسبة والتدقيق العراقية المعتمدة والمطبقة، ومن خلال تسليط الضوء على هذا الواقع نجد بأن اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي الموحد والاستمرار فيه له بعداً اقتصادياً سياسياً -ان لم نقل بان غرضه الأساس هو اقتصادي سياسي- هدفه خدمة الحسابات القومية في العراق وتوحيد التطبيقات المحاسبية وبالتالي التدقيقية فيه، كما أن هذا النظام يخدم جملة قوانين عراقية ويتلاءم والوضع الاجتماعي في البلد وأرثه الثقافي، هذا فضلاً عن سهولة تطبيقه بصفته لا يحتاج الى مهارات وكفاءات وخبرات كثيرة وكبيرة مما ينسجم مع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الناشئة وكوادرها المتاحة في البلد، فضلاً عن ضعف اسواق المال وتأثيرها على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية التي تتصف بالنمطية في إطار النظام المحاسبي الموحد والتي تنسجم مع طبيعة وحجم الشركات العاملة في البلد.



اما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والتدقيق العراقية فنجد بأن المعايير الصادرة والمعتمدة والمطبقة في العراق قد تنسجم -الى حد ما- ومتطلبات البيئة العراقية وتتلاءم مع طبيعتها، إذ اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق طيلة فترة عمله ولحد الآن جملة معايير محاسبية وتدقيقية (رقابية) عراقية متخصصة في نقاط معينة وتعالج مشاكل محاسبية وتدقيقية تعاني منها البيئة المحاسبية والمالية والاقتصادية العراقية بغض النظر عن انها اصابته في ذلك ام لم تصب لكن المهم في الامر انها ظهرت وليدة حاجة البيئة العراقية ورد فعل لها.

هذا ويمكن تحديد تشكيلة عوامل التوليفة الثقافية التي تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق والتي يمكن وصفها بمعالم البيئة العراقية المؤثرة على هاتين المهنتين الحيويتين في العراق والتي تتباين في درجة تأثيرها ذلك من خلال طرح جملة اسئلة ضمن استبانة وزعت على عينة منتقاة من مراقبي الحسابات ومدراء الحسابات العراقيين العاملين في العراق . والاتي جدولاً يستعرض نتائج اجابات عينة البحث عن اسئلة الاستبانة الموزعة عليهم مع تحليل لتلك الاجابات :

((الجدول (1) - استعراض اجابات عينة البحث))

الاجابه	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
رقم السؤال	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1.	25	%83	1	%3	4	%14	30	%100
2.	19	%63	7	%23	4	%14	30	%100
3.	16	%53	9	%30	5	%17	30	%100
4.	23	%77	1	%3	6	%20	30	%100
5.	22	%73	5	%17	3	%10	30	%100
6.	11	%37	11	%37	8	%26	30	%100
7.	5	%17	12	%40	13	%43	30	%100
8.	29	%97	1	%3	-	-	30	%100
9.	14	%47	13	%43	3	%10	30	%100
10.	17	%57	7	%23	6	%20	30	%100

ومن خلال تحليل اجابات عينة البحث المستعرضة في الجدول رقم (1) السابق يمكن تحديد معالم البيئة العراقية المؤثرة على المحاسبة والتدقيق والتي تمثل عوامل أو عناصر التوليفة



الثقافية التي تصوغ شكل وأبعاد التطبيقات والسياسات المحاسبية والتدقيقية في العراق، إذ تؤثر الأنظمة والأوضاع الاقتصادية في العراق على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية فيه بشكل كبير حسبما جاءت به أغلبية اجابات العينة، كما تؤثر الأنظمة السياسية في العراق أيضاً على التطبيقات والنظم أو المنظومة المحاسبية والتدقيقية القائمة فيه والى حد كبير وفق ما اتت به اغلب اجابات العينة مثلما اكدت على الأثر الواضح للوضع أو المناخ الاجتماعي للعراق على التطبيقات والممارسات المحاسبية والتدقيقية المطبقة فيه فضلاً عن التأثير الكبير للأنظمة القانونية القائمة في العراق على التنظيم والتطبيق والعمل المحاسبي والتدقيقي كما ايدته اغلبية اجابات عينة البحث التي ايدت ايضاً اثر التضخم كظاهرة اقتصادية سائدة ومهمة وفاعلة في العراق على التطبيقات والممارسات والإجراءات المحاسبية والتدقيقية، في حين نجد بأن هنالك تأثير متوسط لتراث وثقافة المجتمع العراقي على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية السائدة فيه وفقاً لرأي عينة البحث التي لم تؤكد اثر الدين والعرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية والذي يمكن وصفه بالتأثير الضعيف أو المتواضع على عكس تأثير مستوى التعليم والكفاءات العلمية والمهنية العراقية الذي اتفقت عموم اجابات العينة على وصفه بالقوي والمؤثر بشدة على وضع التطبيقات والمنظومة المحاسبية والتدقيقية وعلى مكانة مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق، في حين نجد بأن تأثير أسواق الأوراق المالية بوصفها إحدى مصادر التمويل في العراق على وضع التطبيقات المحاسبية والتدقيقية جيداً الى حد ما طبقاً لرأي عينة البحث التي اعطت بدورها اهمية جيدة الى تأثير طبيعة وحجم ملكية الشركات العاملة في العراق على الممارسات المحاسبية والتدقيقية فيه.



”الاستنتاجات”

بناءً على ما تقدم ومن خلال هذا البحث يمكن صياغة جملة نتائج أو استنتاجات لعلها تتلخص في النقاط الآتية:

1. تعد كل من المحاسبة والتدقيق علماً ومهنتان غير تجريدتان بمعنى انهما ليسا كغيرهما من العلوم الطبيعية بل انهما علماً ومهنتان اجتماعيتان تؤثران في محيطهما الذي تعملان فيه مثلما تتأثران به وبكل ما فيه من عوامل ومتغيرات.

2. تؤثر عوامل التوليفة الثقافية مجتمعة على المحاسبة والتدقيق بوصفهما منظومة متكاملة بكل ما فيها من تطبيقات وإجراءات وسياسات وممارسات محاسبية وتدقيقية، وتتباين هذه العوامل في درجة تأثيرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، ويتضح هذا التأثير في المهنة أكثر منه في العلم.

3. من معالم البيئة العراقية –أو بمعنى آخر من مكونات التوليفة الثقافية في العراق – المؤثرة بشكل كبير في المنظومة المحاسبية والتدقيقية العراقية هي الأنظمة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية فضلاً عن ظاهرة التضخم ومستوى التعليم والكفاءات العلمية والمهنية في العراق.

4. في حين انه تتلخص معالم البيئة العراقية –أو مكونات التوليفة في العراق – التي تؤثر بشكل متواضع أو بسيط في المنظومة المحاسبية والتدقيقية العراقية في الأثر الثقافي والاجتماعي والدين والعرف والعادات والتقاليد السائدة في البلد فضلاً عن حجم وفاعلية اسواق الأوراق المالية فيه.

5. تؤثر العولمة على المحاسبة والتدقيق في العراق من خلال معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التي تعد احدى آليات العولمة والتي اشتقت منها معايير المحاسبة والتدقيق العراقية المطبقة حالياً بعد تكييفها مع متطلبات البيئة والمجتمع في العراق والتي تعد ملزمة للمحاسبين وللمراقبي الحسابات العراقيين.

6. يؤثر الفساد المالي والاداري كأحد المظاهر المهمة والسائدة في البيئة العراقية مؤخراً على الاقتصاد بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص بصفتهما جزءاً من آليات اقتصاد البلد وأدواته المهمة والمؤثرة ويكون التأثير هنا سلبياً بلا شك.



”التوصيات”

استناداً الى الأستنتاجات أو النتائج التي خرج بها هذا البحث والتي ذكرت آنفاً، يمكن الوصول الى جملة مقترحات أو ما يمكن تسميته توصيات تتلخص في الآتي:

1. لكون أن المحاسبة والتدقيق علمين ومهنتين غير تجريديتين أي انهما مرتبطتان بالبيئة والمجتمع الذي تعملان فيه، لذا يكون لزاماً عليهما التكيف مع عوامل البيئة والمجتمع الذي تخدمانه كي تحققان هدفهما.

2. ينبغي أن تختلف السياسات والتطبيقات المحاسبية والتدقيقية للبلد عن قريناتها في البلدان الأخرى لكون أن البلدان لا يمكن أن تتشابه في متغيراتها البيئية والاجتماعية والثقافية من حيث توليفة هذه المتغيرات المؤثرة على مهنتي المحاسبة والتدقيق في ذلك البلد ودرجة تأثيرها على هاتين المهنتين.

3. ينبغي أن تتكيف مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق بكافة انظمتها وسياساتها وتطبيقاتها مع توليفة العوامل الثقافية أو البيئية أو الاجتماعية المؤثرة عليها من حيث درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل وكيفية تأثيرها لكي تخدم تلك البيئة بشكل صحيح وفعال وكفوء، إذ أن هنالك عوامل تؤثر على المحاسبة والتدقيق بشكل كبير وأخرى بشكل أقل.

4. لأن العولمة اصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها وإنما ينبغي التعامل معها كحقيقة واقعة، لذا ينبغي اخذ كل ما هو ايجابي منها والتعامل معه ونبذ كل ما هو سلبي منها وتجنبه. ففي مهنة كمهنة المحاسبة ومهنة التدقيق لابد من التعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بصفاتها احدى آليات ومظاهر العولمة واستخدامها كمرجع أو مرشد في إنشاء وصياغة معايير محاسبية وتدقيقية – رقابية – عراقية تخدم البيئة العراقية وتنسجم مع توليفتها الثقافية شريطة أن لا تؤخذ هذه المعايير الدولية كبديل مطلق للمعايير المحلية أو العراقية حفاظاً على خصوصية البيئة العراقية وخدمة لها كما ينبغي أن تخدم.

5. ينبغي استخدام مهنتي المحاسبه والتدقيق في تضيق نطاق الفساد المالي والاداري السائد في العراق اي ان تكونان المعالج للاقتصاد العراقي من افة الفساد بدلا من ان تكونان الضحية وذلك من خلال تفعيل دور معايير المحاسبه والتدقيق العراقيه بشكل اكبر مما هي عليه الان وتطويرها بما ينسجم والتغيرات الطارئة على البيئه العراقيه.



المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. الدوري، عمر علي كامل، "معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية"، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003.
2. ديوان الرقابة المالية، "النظام المحاسبي الموحد"، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، بغداد، 1985.
3. العبد الله، رياض والجراوي، طلال، "المحاسبة بين العولمة والوطنية"، بغداد، 2000.
4. عبود، سالم محمد، ظاهرة الفساد الاداري والمالي-مدخل استراتيجي للمكافحه، الطبعة الثانية، بغداد، 2011.
5. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، "المعايير المحاسبية وادلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية"، نقابة المحاسبين والمدققين-المركز العام، بغداد، 2001.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Arpan, Jeffery and Radebaugh, Lee H., International Accounting and Multinational Enterprises, 2nd Edition, 1985.
2. Baladouni, Vahe, "The study of Accounting History", The International Journal of Accounting: Education and Research, Spring- 1977, PP. 53-68.
3. Radebaugh, Lee H. and Gray, Sidney J., International Accounting and Multinational Enterprises, John Wiley and Sons, Inc., 4Th Edition, 1997.



” الملحق ”

"بسم الله الرحمن الرحيم"

أستمارة استبيان بشأن البحث الموسوم

" التوليفة الثقافية وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق "

الاساتذة الافاضل...

أرجو تعاونكم معي في الاجابة على الاسئلة المدرجة في استمارة الاستبيان هذه الخاصة بهذا البحث الذي يعد محاولة في طريق اثبات ان كل من المحاسبة والتدقيق غير تجريديان وأنهما يتأثران من الناحية العلمية والعملية بعوامل ومتغيرات بيئية أو اجتماعية تتباين من بيئة بلد لآخر، وتكمن أهمية هذا البحث في تحديد وحصر العوامل أو المتغيرات البيئية التي تمثل بمجملها التوليفة الثقافية والتي تؤثر بشكل أو بآخر على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق. وأنطلاقاً من ثقتنا العالية والكبيرة بكم من الناحيتين العلمية والعملية نأمل فيكم تقديم المساعدة لنا في أجابكم على مضامين هذه الاستبانة.

مع خالص شكرنا وتقديرنا لجهود جنابكم الكريم

المعلومات الشخصية :

1. العمر :

2. التحصيل العلمي :

3. المهنة والمنصب :

4. سني الخبرة :



يرجى التفضل بوضع علامة (✓) في حقل الاجابة الذي ترونه مناسباً

ت	السؤال	الاجابة		
		نعم	الى حد ما	لا
1.	هل هناك تأثير للأنظمة والأوضاع الاقتصادية على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
2.	هل هناك تأثير للأنظمة السياسية على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
3.	هل هناك تأثير للوضع الاجتماعي على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
4.	هل هناك تأثير للأنظمة القانونية على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
5.	هل هناك تأثير للتضخم على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية ؟			
6.	هل هناك تأثير لتراث وثقافة المجتمع على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
7.	هل هناك تأثير للدين والعرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
8.	هل هنالك تأثير لمستوى التعليم والكفاءات العلمية والمهنية على وضع التطبيقات المحاسبية والتدقيقية ؟			
9.	هل هناك تأثير لاسواق الاوراق المالية على وضع التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			
10.	هل هنالك تأثير لطبيعة وحجم ملكية ونشاط الشركات على التطبيقات المحاسبية والتدقيقية؟			